

بين الوفاق والانفراج

اسحق الخطيب

ان مثلنا الاعلى هو : انتهاء الحروب ، والنسلم بين الامم ، وايقاف النهب والعنف .

لبنين(١)

لعل أكثر التعبيرات خداعاً في اللغة السياسية هو ما اصطلح عليه « بالوفاق الدولي » اثر لقاء القمة السوفياتي - الأمريكي في حزيران من العام الماضي . ويكمن الخداع في كونه محاولة التفاف على شعار آخر ناضلت من أجله البشرية طوال أكثر من نصف قرن ، ألا وهو شعار الانفراج الدولي أو التعايش السلمي . فكأن مروجي التعبير الجديد يهدفون الايحاء بأن شيئاً ما ، جديداً ، أخذ يبرز على المسرح الدولي . . . شيئاً بدون جذور ، ولا يربطه رابط بالشعار النضالي الذي أخذ يفرض نفسه على مجرى الحياة السياسية في السنوات الأخيرة .

وعمليات الالتفاف من هذا النوع ليست نادرة في التاريخ ، فمن قبل حاول خصوم الاشتراكية بعد أن عجزوا عن مقاومتها أو الاستمرار في تجاهلها ، ان يطلقوا عليها تسميات مختلفة كالعدالة الاجتماعية حيناً او الاشتراكية المعتدلة حيناً آخر . وكذلك فعل خصوم عيد العمال في أول أيار حين اضطروا للاعتراف به تحت اسم عيد العمل ! ان الوفاق ، لغوياً ، لا يختلف في المعنى عن الانفراج والسلم وبقية حبات مسيحة المترادفات التي تزخر بها لغتنا العربية . ولكنه في المفهوم السياسي وبالطريقة التي أخرج بها عبر الصحافة والتصريحات الرسمية ، ليس الا تحايلاً القصد منه اضعاف الطابع التأمري على لقاء القمة وإبرازه في وضع المتعارض مع أماني الشعوب وعلى حسابها .

وعلى النطاق العالمي حيث بقيت كلمة الانفراج Détente هي التعبير المعتمد ، فقد جهد خصوم الانفراج على اعطاء تفسيرات ومضامين مختلفة . فالبعض يحرص على اظهار الانفراج حصيلة طبيعية لتقارب النظامين : الاشتراكي (الذي أصبح ليبرالياً) والرأسمالي (الذي تخللته الاشتراكية) ، وان دخولهما « مجتمع ما فوق الصناعي » قد وحد اهدافهما ! والبعض الآخر يصور الأمر تخلياً عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية وتواطؤاً سوفياتياً صريحاً لاقتسام مناطق النفوذ . فما هي حقيقة الأمر ؟

يعلمنا الديالكتيك انه لتفسير ظاهرة ما ، فان الأمر يستدعي فك واعادة تركيب الأجزاء والعوامل التي تتكون منها الظاهرة . وفي موضوعنا ليس من طريق أسلم من العودة الى طبيعة النظامين وموقف كل منهما من قضية الحرب والسلم وما ترتب على هذا من ممارسات . فكل اناء - كما يقول مثلنا العربي - ينضح بما فيه ، وكل طبيعة تعبر عن نفسها بشكل ممارسات تطبيقية تنعكس تلقائياً عن هذه الطبيعة . فالانظمة الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية أكثر مما تحكمها رغبات البشر واراداتهم ، وهي تسير وفق هذه القوانين الخاصة بها في كل مرحلة من مراحل تطورها .